الأمم المتحدة

PBC/11/AS/SR.1

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 July 2017
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام

الدورة الحادية عشرة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٧

محضر موجز للجزء الأول* من الجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تشو تاي – يول ..... (جمهورية كوريا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

افتتاح الدورة

البيان الافتتاحي لرئيسة المكتب

الكلمة الرئيسية لكبيرة الموظفين التنفيذيين للبنك الدولي

البيان المشترك للجنة بناء السلام والبنك الدولي

* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني من الجلسة المعقودة يوم الجمعة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٧:٠٠ في الوثيقة PBC/11/AS/SR.1/Add.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

17-10972 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٢٠.

إقرار جدول الأعمال (PBC/11/AS/1)

١ - *إقرار جدول الأعمال.*

افتتاح الدورة

٢ - **الرئيس:** أعلن افتتاح الدورة السنوية لعام ٢٠١٧ للجنة بناء السلام، وقال إن القرارين اللذين اعتمدهما مؤخرا مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن استعراض هيكل بناء السلام (A/RES/70/262 و S/RES/2282 (2016)) أكدا مجددا دور اللجنة كهيئة استشارية حكومية دولية. وعلى هذا النحو، جاءت اللجنة بنهج استراتيجي وحققت التماسك في الجهود الدولية لبناء السلام، وكانت مهمة كملتقى. وستركز هذه الدورة على ”الشراكات من أجل تمويل السلام“.

٣ - ومضى قائلا إن القرارين، إذ سلّما بضرورة الحصول على التمويل الكافي والمنتظم والمستمر لجهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، طلبا من الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة بشأن خيارات زيادة التمويل المخصص لأنشطة بناء السلام، بسبل منها الاشتراكات المقررة والتبرعات، وإعادة هيكلته وتحسين كيفية تحديد أولويات استخدامه. وطُلب من الأمين العام أيضا تقديم خيارات بشأن توفير موارد كافية لأنشطة بناء السلام التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية وعناصر بناء السلام في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة للأمم المتحدة، بما في ذلك أثناء المراحل الانتقالية ومراحل السحب التدريجي للبعثات.

٤ - واسترسل قائلا إن بناء السلام، الذي هو في المقام الأول مسؤولية وطنية عن الاستثمار طويل الأجل في السلام، يتطلب أيضا المرونة على المدى القصير لمواجهة الاحتياجات العاجلة كما يتطلب دعما مستداما. وقد أُبرزت أهمية هذا الدعم المقدم من نطاق واسع من الشركاء الدوليين، لا سيما عن طريق زيادة تعقيد خيارات التمويل. وعليه، أولى القراران عناية خاصة للشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، والتي تجسدت أهميتها في إطار شراكة الأمم المتحدة والبنك الدولي المتعلق بالحالات المتضررة من الأزمات، الموقّع في نيسان/أبريل ٢٠١٧. ويشهد البيان المشترك للجنة بناء السلام والبنك الدولي الذي سيُعلن في وقت لاحق في الجلسة على الالتزام المشترك للمؤسستين ببناء السلام والحفاظ على السلام.

البيان الافتتاحي لرئيسة المكتب

٥ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (رئيسة المكتب): قالت إن المجموعة الواسعة من المتكلمين في هذه الجلسة تؤكد دور لجنة بناء السلام الفريد التنظيمي والاستشاري ودورها في بناء الشراكات إذ تحركت نحو إعادة صياغة نفسها في ضوء القرارين المتعلقين باستعراض هيكل بناء السلام والحفاظ على السلام.

٦ - وأردفت قائلة إنه من الضروري لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك للجهات الفاعلة خارج المنظومة، منع نشوب النزاعات بصورة أفضل. وقد بات عدد الأزمات وشدتها يتزايدان بمعدل مفرط السرعة يصعب على هيكل الاستجابة المتعددة الأطراف مواكبته. والوقاية هي هدف في حد ذاته؛ وهي وسيلة لا للحد من المعاناة فحسب، ولكن أيضا لتمكين الناس من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وكان الأمين العام قد وصفها ليس بأنها أولوية من بين أولويات أخرى، وإنما الأولوية الرئيسية للأمم المتحدة. فهناك أكثر من ٦٥ مليون شخص مشردين في العالم حاليا - وهذا هو العدد الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. ويجب معالجة الاحتياجات الإنسانية، كما يجب في الوقت نفسه بذل جهود لتخفيض تلك الاحتياجات. والجميع معنيون بهذا التحدي، وليس فقط منظومة الأمم المتحدة. فمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام مسؤولية وطنية أولا وقبل كل شيء؛ ودور الأمم المتحدة هو دور داعم.

٧ - وأضافت قائلة إن تمويل الوقاية وبناء السلام من الأهمية بمكان. ولا قابلية للاستمرار في إنفاق مبالغ هائلة على الاستجابة للأزمات - ٧١ مليون دولار في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ - بينما يُستثمر أقل القليل في الوقاية. ومن شأن تحسين المنظومة زيادة توافر الأموال وإمكانية التنبؤ بها، وتسريع الاستجابات عند الاقتضاء، والتواؤم مع التخطيط الطويل الأجل، وتمكين مختلف الصناديق من الاستفادة من قدرات بعضها البعض.

٨ - ومن شأن التقرير المطلوب من الأمين العام، والذي سيُقدَّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، أن يغطي التقدم المحرز ويقدم توصيات بشأن اتساق العمليات والسياسات، والقيادة والمساءلة، والقدرات والشراكة. ومن شأنه أيضا أن يعرض خيارات لزيادة تمويل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام وإعادة هيكلتها وتحسين أولوياتها. ويمكن أيضا أن يُشكِّل التقرير، الذي سيتمثل عنصره المركزي في المنصة المقترحة للوقاية، فرصة كبيرة لاستخدام الوقاية والحفاظ على السلام كخيط ناظم للجمع بين الجوانب

ذات الصلة لعملية الإصلاح الجارية دعما لاتخاذ نهج شامل ومتكامل. ولن تكون المنصة آلية جديدة، بل بالأحرى وسيلة لكفالة تنفيذ إجراءات مبكرة.

٩ - وتمثَّل أحد الإنجازات في التقدم الذي أحرزته المنظومة والدول الأعضاء نحو كفالة تمويل مناسب لبناء السلام المراعي للمساواة بين الجنسين. ويجب على المنظومة أن تلتزم مجددا بهدف تخصيص حد أدنى قدره ١٥ في المائة من جميع الأموال المخصصة لبناء السلام لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠١٦، تم تكريس حوالي ٢٠ في المائة من موارد صندوق بناء السلام لهذه الأنشطة. والتطورات الجارية في البنك الدولي كانت مشجعة أيضا: فقد شهدت الجولة الثامنة عشرة للتزود بالموارد للمؤسسة الدولية للتنمية مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمواجهة الهشاشة والعنف والنزاعات. وبينت هذه التغيرات، ومعها القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلام، استعداد الدول الأعضاء والمساهمون في البنك الدولي على السواء لمعالجة المسائل المتصلة بالنزاعات العنيفة. ويجب أن تتركز التدفقات المالية داخل البلدان المتضررة من النزاعات وإليها بصورة أكبر على منع نشوب تلك النزاعات. وبناء على ذلك تشاركت الأمم المتحدة أيضا مع البنك الدولي في إصدار تقرير رائد عن منع نشوب النزاعات العنيفة؛ ومن شأن التقرير أن يبرز دور التنمية وأن ينظر في كيفية إسهام أوجه التآزر بين صكوك كلتا المؤسستين في زيادة فعاليتهما.

١٠ - وفي الختام، قالت إن تقرير الأمين العام سيقدم توصيات إلى الدول الأعضاء والمؤسسات المتعددة الأطراف بشأن أفضل سبل الاستثمار في الحفاظ على السلام وأفضل أدوات إبقاء المجتمعات على طريق السلام. وقد قام الأمين العام ورئيس البنك الدولي مؤخرا بالتوقيع على إطار للشراكة بشأن بناء سبل الصمود للفئات الأكثر ضعفا، والحد من الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، والترويج للرخاء المشترك، والحفاظ على السلام. وبرهن الصندوق الاستئماني المقترن بذلك كيف يمكن لمبالغ مالية ضئيلة نسبيا أن تعبئ الموارد بطرق مبتكرة وتحقق نتائج جماعية. وتوفر استعراضات النفقات العامة لقطاعي الأمن والعدالة التي تشترك كلتا المؤسستين في إجرائها مثالا آخر على تلك الشراكة على أرض الواقع، وهي صكوك بالغة الأهمية للإشراف المدني على هذين القطاعين ومساءلتهما أمام البرلمانات والجمهور. وفي ليبريا والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى، جمعت هذه الاستعراضات بين خبرة البنك في مجال الاقتصاد الكلي والإدارة المالية وخبرة الأمم المتحدة في مجال إصلاح قطاع الأمن والعدالة. غير أنها كررت القول بأن الوقاية هي في المقام الأول مسؤولية الجهات الفاعلة الوطنية، بدعم من المنظومة المتعددة الأطراف، وأن هذه الأخيرة قد عززت السيادة الوطنية عن طريق جمع كل الجهات الفاعلة والقطاعات، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

الكلمة الرئيسية لكبيرة الموظفين التنفيذيين للبنك الدولي

١١ - **السيدة جورجييفا** (كبيرة الموظفين التنفيذيين للبنك الدولي): رحبت بالتعاون المتنامي بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، والذي يُمكِّن كلتا المؤسستين، من خلال السعي نحو إقرار السلام، من خدمة أولئك الذين هم في مسيس الحاجة إلى العون بفعالية أكبر: البلدان والمجتمعات المتأثرة بويلات الحرب أو التي تواجه خطر نشوب النزاعات. وأعربت عن امتنان البنك الدولي للأمين العام على تمسكه الذي لا يلين بالسلام بوصفه المسألة الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة. ومن الضروري السعي إلى السلام في جميع الأوقات في كل مكان، لكن ذلك اكتسب أهمية خاصة في العقود الأولى للقرن الحادي والعشرين. ففي حين أنه من الصحيح أن العالم يزداد غنى، وأن التكنولوجيا لها تأثير إيجابي على طريقة عيش الناس وعملهم، وأن خطوات كبيرة قد قُطعت في مكافحة الفقر المدقع، لكن في الوقت نفسه أصبحت الصدمات المالية والطبيعية، ولا سيما تلك النابعة عن تغير المناخ، إلى جانب النزاعات المأساوية المتواترة وغير المتوقعة، هي الحالة العادية الجديدة. فما الذي يستطيع الشركاء فعله معا لجعل البلدان والمجتمعات أكثر قدرة على الصمود أمام تلك الصدمات، وبالأخص أمام النزاعات العنيفة؟

١٢ - ومضت قائلة إن الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية، الذي تشارك هي في رئاسته، عكف مؤخرا على استكشاف تكاليف الأزمات الإنسانية. وعندما بدأ الفريق عمله، فإن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، إذا نظرنا إليه كبلد، يمكن اعتباره حادي عشر أكبر بلد في العالم، بين الاتحاد الروسي واليابان؛ وبعدها بستة أشهر، انتقل إلى المركز العاشر. وتعود هذه الأعداد المتضخمة إلى النزاعات إلى حد كبير. والتقدم في مكافحة الفقر مضى دوما يدا بيد مع السلام؛ فالنزاعات هي محرك للفقر. ومن المعروف أيضا أن النزاعات لها تأثير يتجاوز أولئك المتأثرون بها مباشرة: فمن يعانون الفقر المدقع، بدافع من يأسهم، يعبرون الحدود من أجل النجاة، فيسهمون بذلك في تقويض الاستقرار. ولذا فقد تغيرت طبيعة النزاعات. فالنزاع

في السابق كان بين طرفين؛ وكان الرابح يصبح هو الحكومة المشروعة. لكن ظهور مجموعات مثل بوكو حرام، وتنظيم القاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، غيّر ذلك كله. ومثل هذه المجموعات لم تكن معنية بالحكم، بل كانت راغبة فقط في بث الخوف وتدمير المجتمعات. وحينما لم يعد القانون الدولي الإنساني محترما، ازدادت صعوبة مهمة أولئك المعنيين بمساعدة الأشخاص المحتاجين. وفي ذلك السياق، لم يكن تركيز الموارد والعناية على منع نشوب النزاعات وتسويتها والحفاظ على السلام واجبا أخلاقيا فحسب، بل أمرا في مصلحة الجميع كذلك.

١٣ - واسترسلت قائلة إن البنك الدولي أُنشئ بعد الحرب العالمية الثانية لهذا الغرض تحديدا: مساعدة البلدان التي دمرتها الحرب في إعادة البناء والعيش في سلام؛ وذهب أول قرض يقدمه البنك إلى فرنسا. وكانت رسالة البنك في نهاية المطاف هي بالفعل الاستثمار في السلام والاستقرار. وقد عمل بطرق ثلاث. أولا، انخرط في الوقاية، وهي أفضل وأرخص من العلاج: فكل دولار يُستثمر في الوقاية كان يعني توفير ١٦ دولارا، ناهيك عن المعاناة التي يجري تجنبها. واعتبر البنك الدولي أن التنمية هي الأداة الأكثر فعالية للوقاية، ولذا فقد أنشأ لصالح البلدان الفقيرة أكبر موارده المالية، متمثلا في المؤسسة الدولية للتنمية، التي نما مستوى تمويلها الراهن بنسبة ٥٠ في المائة ليبلغ ٧٥ بليون دولار؛ وهذا المبلغ على وشك أن يُستخدم دعما للبلدان المتأثرة بالنزاعات، مع إيلاء عناية خاصة لحالات الهشاشة.

١٤ - وأشارت إلى عمل البنك الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي لم تخرج سوى مؤخرا من نزاع. وفي بانغي، حيث لا يحصل على الكهرباء سوى ٨ في المائة من السكان، يستثمر البنك في الطاقة الشمسية. وهو يقدم مثل هذه الاستثمارات في السلام في كل مكان، في منطقة الساحل، وفي القرن الأفريقي، وفي أفغانستان، وفي العراق؛ وهو على استعداد لفعل ذلك في سورية في أقرب فرصة.

١٥ - وأضافت أن الطريقة الثانية التي يعمل بها البنك هي جذب المستثمرين من القطاع الخاص، الذين قد يتوجسون بغير ذلك من تحويل الأموال إلى مناطق تُعتبر محفوفة بمخاطر كبيرة للاستثمار. وأُنشئ ما يُسمى نافذة للقطاع الخاص في المؤسسة الدولية للتنمية لجلب الموارد الخاصة والقدرة على تنظيم المشاريع إلى البلدان التي تعاني من نقصها، لا سيما من خلال الاستثمارات في النساء. ويجب أن تكون النساء في الخط الأمامي للبحث عن السلام. وجرى على هذا الأساس تصميم المرفق الجديد لتنظيم المشاريع للنساء التابع للبنك الدولي، والذي سيجري افتتاحه قريبا في هامبورغ، ألمانيا، مع إيلاء عناية خاصة للبلدان المتأثرة بالنزاعات. وثمة مثال آخر على النهج المبتكر الذي يتبعه البنك، وهو مخطط ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليمن حيث لا يزال يوجد نزاع مستمر. وما دام المجتمع الدولي يعمل معا، فإن كل شيء ممكن.

١٦ - وفي الختام، قالت إن العمل معا هو المفتاح الثالث لسعي البنك إلى السلام. وليس بوسع أي بلد أو منظمة، أيا كان مقدار ما لديه أو لديها من قوة أو نية حسنة، الوفاء بالتحديات القائمة والمستقبلية وحده أو وحدها. ومن خلال العمل معا، بوسعهم إحداث فارق، خصوصا لأولئك الذين تشتد حاليا حاجتهم إلى الأمل والعون.

١٧ - **السيد تامبادو** (غامبيا): قال إنه في غياب الدعم الدولي، لا سيما من الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في كفالة انتقال سلمي للسلطة في غامبيا في وقت أسبق من هذا العام، كان من الممكن أن تلحق كارثة ببلده، بل وبالمنطقة المحيطة. وبفضل المنحة الأصلية البالغة ٣ ملايين دولار من اللجنة، استطاع بلده أن يفي بالاحتياجات المباشرة في مجال بناء السلام. وأكد مجددا التزامه القوي بالحفاظ على السلام في غامبيا وفي المنطقة الفرعية.

١٨ - **السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا): قالت إنه من الواضح أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لم يكن لها أن تُنفَّذ مطلقا من دون السلام والأمن، وأن الوقاية يجب بالفعل أن تكون هما أساسيا في هذا السياق. وفي بلد متأثر بالنزاع مثل كولومبيا، حيث يعيش ١٢ مليون شخص في المناطق الريفية، أدى الافتقار إلى الهياكل الأساسية إلى أن أقساما واسعة من السكان انعزلت عن المناطق المتطورة. وثمة فرص عظيمة بالفعل لتمويل خطة عام ٢٠٣٠. وسيكون للفتيات والنساء دور هام يضطلعن به في كفالة نجاح جميع المشاريع ذات الصلة.

١٩ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إنه يبدو أن نقلة نوعية ضرورية في الفكر قد جرت في المنظمة خلال السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالتركيز على الوقاية، ذكر أنه من الصعب التمييز بين ذلك وبين الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلام؛ والتشابك بين الجانبين من القوة بحيث يصعب إنشاء منبرين مختلفين لهما. فالوقاية تتوقف بوضوح على التنمية. وقد دعت خطة

عام ٢٠٣٠ إلى بناء نسيج اجتماعي سليم يتيح لجميع الأفراد إمكانية تحقيق القدرات الكامنة فيهم. وفي وجود هذه الفرص، لن يقع الشباب في غواية التطرف العنيف أو الجريمة المنظمة أو الإرهاب. ويجب أن ينصب الاهتمام على شمول الجميع والتمكين. والنزاعات المسلحة هي جزء من المشكلة فقط؛ ومن الضروري أيضا معالجة ظاهرة الأزمة المجتمعية. ويكمن التحدي، من خلال وجود فعال للأمم المتحدة، في وضع النقلة النوعية في الفكر موضع التطبيق على أرض الواقع.

٢٠ - **السيد الجويلي** (مصر): قال إن التنمية هي بالفعل الأداة الأفضل لمنع نشوب النزاعات، لكنها أيضا الأداة الأفضل لمنع الوقوع من جديد في براثن النزاع. وهنا يكمن تحدي بناء السلام في صميمه. وفي عام ٢٠١١، وخلال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، اقترحت مصر مبادرة أوشكت أن تثمر على هيئة مركز تابع للاتحاد الأفريقي لإعادة البناء والتنمية بعد انتهاء النزاع، على نحو يعكس الصلة بين التنمية وبين إجراءات ما بعد انتهاء النزاع. والسؤال هو كيف يمكن للأمم المتحدة والبنك الدولي والمجتمع الدولي بوجه عام مساعدة الاتحاد الأفريقي في المضي قدما باستراتيجيته لما بعد انتهاء النزاع، لا سيما من خلال إنشاء ذلك المركز.

٢١ - ومضى قائلا إن السلام المستدام يفترض استدامة القدرات، حيث لا يمكن أن يوجد سلام مستدام بدون قدرات مستدامة لتعزيز السلام. وبناء السلام هو الجوهر الضروري لإعادة البناء بعد انتهاء النزاع، وهو جوهر يقف البنك الدولي في موقع جيد للإسهام فيه مباشرة. وتقوم الحاجة إلى نهج كلي يُنظر من خلاله إلى بناء السلام كجزء من كل متصل. والواقع أن ذلك كان موجودا ضمنا في الفكرة التي ناصرتها مصر بشأن هيكل لإعادة البناء والأمن. ولذا أعرب عن رغبته في معرفة ما إذا كان تمويل السلام قد يشمل ليس فقط بناء السلام، ولكن أيضا حفظ السلام عن طريق إدراج مفهوم الحفاظ على السلام.

٢٢ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إنه يقبل بوجه خاص الفكرة القائلة بأن كل دولار يُنفق على الوقاية يمكن أن يوفر ١٦ دولارا تنفق على العلاج؛ ولكن حتى هذا الدولار لم يكن دوما متوافرا. فهل يُنظر إلى السلام كنقيض للنزاع أو كمرادف للتنمية؟ وأشار إلى أن الصلات بين مجالات العمل التقليدية الثلاثة للأمم المتحدة - السلام، وحقوق الإنسان، والتنمية - باتت أقل وضوحا. وثمة حاجة إلى عقلية جديدة. فالسلام والتنمية يسيران معا. ويثير ذلك مسألة التمويل ذاتها، حيث أن منظمات مختلفة تتنافس في إيجاد التمويل لمشاريعها. ومرة أخرى، تقوم الحاجة إلى نهج مبتكر. وربما تُستكمل المساعدة الإنمائية الرسمية بوسائل أخرى للتمويل، مثل التمويل الجماعي والتعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستشهد، على سبيل المثال، بالتعاون بين بلده والنرويج في تدريب الشرطة النسائية في البلدان المتأثرة بالنزاعات.

٢٣ - وفي الختام، قال إنه يتعين بذل جهود لتحسين الكفاءة، وتعظيم الفائدة من كل دولار عن طريق تنفيذ مشاريع وبرامج أكثر كفاءة. وتساءل عما إذا كان ممكنا للأمم المتحدة والبنك الدولي العمل معا على جمع الأموال بحيث لا تحتاج كل منظمة إلى السعي للحصول على تمويلها الخاص، وعما إذا كان بوسعهما أيضا الاشتراك في تنفيذ المشاريع في الميدان بما يكفل وصول المساعدات إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب.

٢٤ - **السيدة جورجييفا** (كبيرة الموظفين التنفيذيين للبنك الدولي): قالت إن الحالة في غامبيا تبين أن حل الأزمات السياسية ممكن حينما ينصب التركيز على خدمة الناس. وقد وافق مجلس مديري البنك الدولي لتوه على تقديم دعم للسياسات الإنمائية في حالات الطوارئ مقداره ٥٦ مليون دولار إلى غامبيا.

٢٥ - ومضت قائلة إن كولومبيا تعرف مدى صعوبة تحقيق السلام. وثمة حاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية من أجل ربط المجتمعات المحلية بالأسواق وإيجاد الفرص. وكثيرا ما نُظر في غضون ذلك إلى النساء في حالات النزاع كضحايا، لكنهن في الواقع أكثر من ذلك بكثير. فالنساء هن أفضل قوة لبناء السلام، ومن شأن تمكين المرأة بوجه الخصوص أن يعود بالنفع على النساء وأسرهن والمجتمع المحلي والبلد ككل.

٢٦ - واسترسلت قائلة إن العام ٢٠٣٠ بات قاب قوسين أو أدنى، وأن ذلك يتطلب الجمع بين القطاعين العام والخاص وكذلك الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان. غير أن ثمة تفككا في أحوال كثيرة، وكثيرا ما أخفقت كل مؤسسة في إدراك أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. وأكد أن ذلك آخذ في التغير بسبب عِظَم الاحتياجات والأماني. ولذا سيكون التعاون ضروريا.

٢٧ - ولاحظت وجود علامات على القيادة المستنيرة، مثل زيارة الأمين العام إلى مجموعة البنك الدولي، وهو ما أرسل إشارة قوية إلى اعتزام الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي العمل معا. والعامل

الأساسي هو تحديد الاحتياجات، وتقرير من يشغل الموقع الأفضل للوفاء بتلك الاحتياجات، ثم العمل معا بوسائل من بينها تقاسم التمويل.

٢٨ - وأشارت إلى أنه كان يُعتقد ذات يوم أنه من المستحيل أن تعمل الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي معا وأن تجمعا الأموال معا. وتمثَّل أحد الأمثلة على ذلك في الحالة الخطيرة، التي تقترب من المجاعة، في بعض البلدان مثل شمال نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. وقد قدمت مجموعة البنك الدولي ١,٨ بليون دولار كتمويل لتلك المناطق، جزئيا من خلال شراكة مع منظومة الأمم المتحدة. وستذهب تلك الأموال إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحتى، لأول مرة، إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الصومال.

٢٩ - وأردفت قائلة إن العمل معا يعني أيضا، في حالة اليمن، التدخلات في مجال الحماية الاجتماعية التي تستهدفها مجموعة البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ونتيجة لذلك، تم تخفيف وباء الكوليرا حيثما عملا معا.

٣٠ - وأكدت أن العامل الرئيسي في جذب التمويل هو البرهنة على إمكانية تحقيق النتائج. والأولويات الثلاث لمجموعة البنك الدولي هي "الإنجاز، الإنجاز، الإنجاز". ومن المهم أيضا تجنب النظر إلى القطاع الخاص كعدو. والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي التي توجِد أغلب الوظائف. ومتى وضعت مجموعة البنك الدولي إطارا للسياسات للقطاع الخاص، يمكن إيجاد التمويل.

٣١ - وفي الختام، قالت إن ثمة حاجة أيضا إلى إنشاء هياكل ومؤسسات وقدرات والتزامات في السياقات الإقليمية، بحيث تكون أقرب إلى الناس وأكثر مراعاةً للخصوصية الثقافية. وقد قرر الاتحاد الأفريقي بالفعل إنشاء مركز لما بعد انتهاء النزاعات.

٣٢ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (رئيسة المكتب): قالت إن التنمية هي مفتاح منع نشوب النزاعات وإن الهياكل الأساسية هي مفتاح التنمية ليس فقط كوسيلة لتوليد فرص العمل ولكن أيضا كوسيلة لتمكين بلد ما من وضع استراتيجية للتنمية المستدامة.

٣٣ - وأردفت قائلة إن النساء والفتيات في صدارة أولويات الأمين العام، الذي يأمل في العمل عن قرب أكثر مع الدول الأعضاء بشأن تلك الأولويات.

٣٤ - وأضافت أن ثمة أوجه ترابط بين من منصة الوقاية ومنصة الحفاظ على السلام ومنصة التنمية. ويكمن التحدي في كيفية وضع هذا المفهوم وهذه النظرية موضع التطبيق. وقد دعا الأمين العام إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين الجهات الفاعلة في الميدان وكفالة إيجاد الظروف الملائمة لاتباع نهج أكثر تكاملا إزاء الإجراءات التي توفر الخدمات المحلية للدول الأعضاء، ولتحقيق التكامل بين تلك الإجراءات وإجراءات الشركاء بما يعزز برامج الشراكات. وتنخرط الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي بالفعل في تحليلات وبرمجة مشتركة. وعلى سبيل المثال، أفضت هذه الشراكة في اليمن إلى التزامات مالية بدعم المؤسسات الوطنية. وستُوجَّه الأموال التي تمت تعبئتها بالفعل نحو الحفاظ على الخدمات الاجتماعية ومنع تدهور الوضع الإنساني.

٣٥ - ومن الأهمية بمكان أن يقوِّي الاتحاد الأفريقي مؤسساته في مجال الوقاية. وستتطلع الأمم المتحدة إلى دعم المركز الجديد المعني بما بعد انتهاء النزاع المزمع إنشاؤه. وأكدت أن الأمين العام حريص على تعزيز التعاون والصكوك ذات الصلة. وقد وقّعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على مذكرة تفاهم بهدف تعزيز إمكانيات العمل معا في مجالات الوقاية وحفظ السلام والتنمية ومجالات مماثلة وفقا للهدف المشترك المتمثل في التعاون الأقوى.

٣٦ - واختتمت كلامها مؤكدة أن الأمم المتحدة بذلت جهودا لتحديد مصادر مبتكرة للتمويل. ومن شأن الشراكة مع مجموعة البنك الدولي أن تسهم في تحديد تلك الموارد الجديدة للتمويل. والمشاريع الجيدة التي تنجز نتائج تجعل من الممكن جمع المزيد من الأموال بفعالية.

٣٧ - **السيد سيزيلو** (جزر سليمان): قال إن اللجنة أسهمت في تحقيق سلام دائم في بلده. وفي الأسبوع الماضي، اكتمل حوار وطني عن السلام والتنمية المستدامة مع المنسِّق المقيم للأمم المتحدة، وسيصدر قريبا بيان بهذا الشأن. وينبغي أن يلقي هذا التقرير الضوء على أنشطة بناء السلام في السنوات المقبلة. وأعرب عن استعداد حكومته، بدعم من اللجنة، لتنفيذ خطة بناء السلام وحرصها على ذلك. وسيكون التوجيه من اللجنة بشأن الوصول إلى مرفق بناء السلام موضع ترحيب.

٣٨ - **السيد سيك** (السنغال): قال إنه كان هناك حديث عن الدبلوماسية الوقائية الناجحة بشأن غامبيا، لكن تحويل هذا النجاح إلى أمر واقع يتطلب صرف الأموال بسرعة. ومما يؤسف

له أن المبالغ المذكورة كانت أصغر مما ينبغي واستغرق وصولها وقتا أطول مما يجب. وبوسع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إيجاد أموال للقطاع الخاص، لكن استجابتهما شديدة البطء حينما يتعلق الأمر بالدول والحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية. ومن المفيد معرفة كيف يمكن جعل الممثلين في الميدان يتصرفون أسرع. وأكد أن رجال الأعمال، وبصفة أخص سيدات الأعمال، في غامبيا سيسعدهم معرفة كيف يمكنهم الوصول السريع إلى المرافق المذكورة. ولذا ينبغي وجود تعبئة أكثر فعالية وأسرع للموارد. وكل شيء على ما يرام في حالة غامبيا، ولكن الوقت عامل جوهري. وينبغي أن تصل الموارد والاستثمارات بسرعة لكي تكون تجربة بناء السلام ناجحة من حيث التنمية الطويلة الأجل.

٣٩ - **السيد زامورا ريفاس** (السلفادور): قال إنه لا ينبغي النظر إلى السلام بوصفه مجرد غياب العنف. والنقد الأفضل لهذا المفهوم السلبي عن السلام هو تركيز الأمين العام على الوقاية، أي اتخاذ إجراءات قبل اندلاع العنف. ويمثل هذا الانتقال تقدما هاما.

٤٠ - ومضى قائلا إن التنمية ينبغي أن تسير يدا بيد مع السلام، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير لتحليل العلاقة بين هاتين المسألتين. ومن السهل قياس ٤٠٠ مؤشر للتنمية، ولكن لا توجد مؤشرات للسلام. ولذا يوجد عدم توازن نظري في العلاقة بين التنمية والسلام. ولم تُدرس العلاقة البنيوية بين الحرب والتنمية. فجماعات مثل بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لها جذورها لا في الدين والثقافة والمجتمع فحسب، لكن أيضا في أنواع التنمية التي نُفِّذت في العقود الأخيرة. وأكد أن حكومته لديها منظور يختلف بصورة كبيرة عن مجموعة البنك الدولي كما أنها نقدية إزاء الأمم المتحدة، غير أنه يجري إيجاد نقاط اتفاق وينبغي أن يكون من الممكن العمل معا بصورة أفضل.

٤١ - وأردف قائلا إنه لا غنى عن التنمية والسلام معا، ولكنهما ليسا متماثلين. وإذا انصبّ التركيز حصريا على التنمية من خلال أهداف التنمية المستدامة، مع عدم إيلاء تركيز موازٍ للوقاية وبناء السلام، فإن عدم التوازن الناجم عن ذلك قد يفضي إلى الفشل. وفي غياب ثقافة السلام ومؤسسات بناء السلام العامة، لا يمكن أن توجد علاقة بني التنمية والسلام. وقد تركَّز نحو ١٥ في المائة من مشاريع التنمية على المساواة بين الجنسين، ومن الوارد جدا أن تسهم هذه المشاريع في السلام، ولكن من المفيد معرفة كم منها يتضمن منظور لبناء السلام. وينبغي أن تكون النساء فاعلات مباشرات وإيجابيات في بناء السلام.

٤٢ - **السيدة ريبيرو فيوتي** (رئيسة المكتب): قالت إنه، فيما يتعلق بجزر سليمان، من دواعي السرور سماع أن استراتيجية لبناء السلام ستُعلن وأن صندوق بناء السلام سيدعمها. وفيما يتعلق بغامبيا، تمثلت إحدى مزايا صندوق بناء السلام في السرعة النسبية للاستفادة منه وإمكانية توفير الأموال بسرعة، ولكن ليس على المستويات التي تحتاج إليها غامبيا لمواجهة احتياجاتها الفورية. غير أن ذلك أسهم في مواجهة بعض حالات الطوارئ. وستعمل الأمم المتحدة مع الشركاء لتعبئة المزيد من الموارد الكبيرة دعما لأولويات بناء السلام في البلد.

٤٣ - وأكدت أن ثمة حاجة إلى المزيد من التفكير في العلاقة بين السلام والتنمية. وقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الكثير من النزاعات نشأت عن الشعور بالإقصاء الاقتصادي والسياسي وأوجه اللامساواة البيئية. ولكن الحاجة تقوم إلى مزيد من الأدلة التجريبية لدعم التفكير والمبادرات في هذا الصدد. وأعربت أيضا عن موافقتها على أن النساء لديهن دور هام في منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام.

٤٤ - **السيدة جورجييفا** (كبيرة الموظفين التنفيذيين للبنك الدولي): قالت إن غامبيا معروفة بما تعانيه من عبء ديون هائل، يستنفد نصف موارد ميزانية البلد. ويجب جعل عبء الديون هذا أكثر قابلية للتحمل. ولذا توجد حاجة عاجلة إلى إيجاد المزيد من الثقة في مجتمع الاستثمار بحيث يُنظر إلى البلد بوصفه مفتوحا أمام الأعمال التجارية، وبما يزيل المخاطر المتعلقة بالاستثمار.

٤٥ - وأشارت إلى أن مناقشات قد جرت مؤخرا بشأن جزر سليمان وإلى أن مشروعا للطاقة الكهرومائية قد عُرض على مجلس المديرين. ولا يمكن بالفعل أن تحقق جزر سليمان التنمية في غياب الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء، ولكن كثيرا ما يكون من الصعب الحفاظ على استمرارية الجهود في البلدان الصغيرة والنائية.

٤٦ - وفي الختام، أكدت أن السلام لا يمكن أن يكون جهدا عشوائيا. فالعمل من أجل السلام يجب أن يكون مستداما وشاملا للجميع وذكيا. ويتطلب السلام متلازمات ثلاث، ألا وهي الدبلوماسية والدفاع والتنمية. وربما ينبغي تغيير هذا الترتيب

ووضع التنمية أولا. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، ربما كان بالإمكان تجنُّب سفك الدماء في عام ٢٠١٣ لو أن التنمية كانت أقرب إلى الناس. والدرس الذي تعلَّمته مجموعة البنك الدولي هو أنه يتعين عليها أن تكون موجودة قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه.

البيان المشترك للجنة بناء السلام والبنك الدولي

٤٧ - **الرئيس:** قال إن مشروع البيان المشترك للجنة بناء السلام والبنك الدولي، الذي أُقر مؤقتا في وقت سابق من ذلك اليوم، يمثل خطوة هامة في تعزيز تعاونهما. ودعا اللجنة إلى اعتماد البيان المشترك.

٤٨ - *تقرر ذلك.*

عُلقت الجلسة الساعة ١١:٣٥.